جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

دراسة محددات الايرادات الجمركية في الاردن

اعداد الطالب

كمال ابراهيم الرشايدة

اشراف

الدكتور خالد علي المجالي

رسالة مقدمة الى كلية الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والاعمال

جامعة موتة ،2022

الآراء الواردة في الرّسالة الجامعية لا تُعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتــة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب كمال ابراهيم سلامه الرشايده

والموسومة بـ: دراسة محددات الإيرادات الجمركية في الاردن

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

التخصص: الاقتصاد في تاريخ 2022/11/14

من الساعة 11 إلى الساعة 1 قرار رقم أ،ع/28/5

أعضاء اللجنــة:	التوقيــع	
د. خالد علي ذياب المجالي		مشرفا ومقررا
د. د حسن العمرو		عضوا
د. د.حذيفة سميح		عضوا
ا.د.علاء الدين عوض تحسين الطراونه		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د مخلد سليمان الطراونة

الاهداء

الحمد لله اولا واخرا الى من علمني العطاء الذي كان ينتظر هذه اللحظات ليفرح مع عائلته والدي رحمة الله عليه الذي احمل اسمه والذي كان بمثابة الاخ والصديق لدي رفيقي في حياتي وفي اسفاري رحمك الله يا والدي وغفر لك وادخلك فسيح جناته

الى من كان دعائها سر نجاحي وتوفيقي في حياتي وحنانها اغلى ما عندي الى امي الغالية العزيزة على قلبي

الى زوجتي وابنائي الذين تحملوا فراقي عنهم ودعموني واتاحوا لي كل السبل من الراحة والطمأنينة لإكمال مسيرتي الدراسية

الى اخواتي واخواني واصدقائي وزملائي الذين اسعد بوجودهم جنبي وساعدوني وساندوني في هاذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه على ما منحني الله به الصبر والعزيمة وصلى الله وسلم على سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والتسليم

يدعوني الواجب ان اشكر اهل الفضل علي واخص بالشكر والتقدير استاذي ومشرفي الدكتور

(خالد المجالي) على سعة صدره وصبره وجهوده التي ابداها خلال مدة اعداد هذه الرسالة ، سائلا المولى عز وجل ان يمن عليه بالصحة والسلامة والسعادة الدائمة.

وخالص شكري الى رئاسة جامعة موتة .

كما اتقدم بالشكر والثناء للسادة اعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة الرسالة والجهود التي بذلوها فضلا عن اثرائها بالصيغة لكي تخرج بأفضل صورة ممكنة.

كما اتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من معلومات ونصائح وارشادات طيلة فترة دراستي والى اسرة جامعة موتة وموظفيها لكم مني جميعا عظيم الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهمية الدراسة	2
4.1 أهداف الدراسة	2
5.1 فرضيات الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	3
7.1 مميزات الدراسة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	5
1.2 الاطار النظري	5
1.1.2 المقدمة	5
2.1.2 مكونات الايرادات الجمركية وتعريفها	6
3.1.2 دور الايرادات الجمركية في التجارة الخارجية	7
4.1.2 الرسوم الجمركية او الضريبة الجمركية	8
5.1.2 الغرامات والمخالفات الجمركية	9
6.1.2 بدل الخدمات وبدل الامانات الجمركية	10
2.2 الدراسات السابقة	10

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة 16
الفصل الثالث: الايرادات الجمركية في الاردن 17
1.3 المقدمة 17
2.3 الايرادات الجمركية في الاردن 18
3.3 تذبذب الايرادات الجمركية 19
4.3 محددات الايرادات الجمركية 22
1.4.3 العلاقة بين قيمة المستوردات والايرادات الجمركية في الاردن 22
2.4.3 العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وبين الايرادات الجمركية في الاردن 25
3.4.3 العلاقة بين الانفتاح التجاري وبين الايرادات الجمركية في الاردن 28
4.4.3 العلاقة بين الصدمات الخارجية وبين الايرادات الجمركية في الاردن 30
5.4.3 العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وبين الايرادات الجمركية في الاردن 31
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي لدراسة محددات الايرادات الجمركية في الاردن 34
1.4 المقدمة 34
2.4 الاحصاء الوصفي للمتغيرات 34
3.4 اختبار السكون (الاستقرارية او جذر الوحدة (Unit Root Test 36
4.4 اختبار التكامل المشترك 37
5.4 نتائج اختبار السببية جرانجر (Granger Causality Test) 38
6.4 تقدير نموذج(**VECM**) 39
7.4 ملخص النتائج 41
8.4 التوصيات 42
قائمة المراجع 44

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	قيمة الايرادات الجمركية حسب نوعها من عام (2004-2021)	21
2	العلاقة بين الايرادات الجمركية وقيمة المستوردات الحقيقية	23
3	العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وقيمة الايرادات الجمركية	26
4	العلاقة بين الانفتاح التجاري وقيمة الايرادات الجمركية	29
5	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الايرادات الجمركية	32
6	الإحصائيات الوصفية للمتغيرات	36
7	اختبار سكون البيانات(**ADF) Augmented Dicky-Fuller**	37
8	اختبار التكامل المشترك	38
9	اختبار سببية جرانجر لمتغيرات الدراسة	39
10	نموذج تقدير المتغيرات باستخدام نموذج (**VECM**) طويلة الاجل	40
11	نموذج تقدير المتغيرات باستخدام نموذج (**VECM**) قصير الاجل	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1	العلاقة بين قيمة المستوردات الحقيقية وقيمة الايرادات الجمركية	25
2	العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وقيمة الايرادات الجمركية	27
3	العلاقة بين الانفتاح التجاري وقيمة الايرادات الجمركية	30
4	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الايرادات الجمركية	33

الملخص

دراسة محددات الإيرادات الجمركية في الاردن

كمال ابراهيم الرشايدة

جامعة موتة،2022

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم محددات الإيرادات الجمركية في الاردن، وهي (قيمة المستوردات الحقيقية، والرقم القياسي لأسعار المستوردات، الصدمات الخارجية، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفتاح التجاري)، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Vector error correction model (VECM) ، وباستخدام بيانات ربعية من عام 2004 –2021، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية وموجبة لقيمة المستوردات الحقيقية والرقم القياسي لأسعار المستوردات والناتج المحلي الإجمالي على قيمة الإيرادات الجمركية في الأجل الطويل كذلك في الأجل القصير، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية وسالبة على قيمة الإيرادات الجمركية في الأجل الطويل والأجل القصير لكل من الصدمات الخارجية والإنفتاح التجاري. وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بوضع الحلول اللازمة في حال إغلاق الحدود للسماح بتدفق البضائع إلى داخل الأردن نتيجة الصدمات الخارجية، وإعادة التفكير ببعض الإتفاقيات التجارية التي عملت على تخفيض قيمة الإيرادات الجمركية، كذلك الإستمرار في منح القوائم الذهبية للتجار الملتزمين، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على رفع كفاءة موظفي الجمارك الاردنية الأمر الذي ينعكس على كفاءة تحصيل الإيرادات الجمركية، كذلك وضع الحلول المناسبة لتشجيع الإستثمار وتبسيط الإجراءات للمستثمرين.

Abstract

Study the determinants of Jordan customs revenues

Kamal Ibrahim Rashaideh

Mu'tah University, 2022

This study aimed at analyze the most important determinants of customs revenues in Jordan (real import value, import price index ,External shocks , GDP , Trade openness) Using the VECM Error correction model, and using quarterly data from 2004 - 2021 ,The study concluded that there is a direct and positive correlation for the value of real imports and the import price index and the gross domestic product on the value of customs revenues in the long term as well as in the short term. The study concluded that there is an inverse and negative relationship on the value of customs revenues in the long -term and short term for both External shocks and trade openness. In light of these results, the study recommended the development of necessary solutions in the event of border closures to allow the flow of goods into Jordan as a result of external shocks. And rethink some trade agreement that have reduced customs revenues, As well as continuing to grant golden lists of committed traders. The study recommended the need to work on rising the efficiency of Jordanian customs employees, which is reflected in the efficiency of collecting customs revenues. As well as developing appropriate solutions to encourage investment and simplify procedures for investors.

الفصل الاول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعتبر الإيرادات الجمركية أحد أهم الموارد التي تساهم في رفد خزينة الدولة الأردنية بالأموال، وهي تعتمد على قيمة الرسوم وبدل الخدمات الجمركية بصورة رئيسة، التي بدورها تعتمد على السلع والخدمات المستوردة من خارج الاردن . وعلى الرغم من أن الأردن دولة قليلة الموارد الاقتصادية، لذلك تعتمد بصورة مباشرة على الإيرادات الجمركية والضريبية، والتي تغطي نفقاتها العامة، وتشكل جزءاً كبيراً من إيراداتها، والتي تساعدها بالتخطيط الإقتصادي السليم وترفد الخزينة بالأموال.

وحيث أن محددات الإيرادات الجمركية تعتبر من المؤثرات على الإيرادات الجمركية، لذلك ترتبط الإيرادات الجمركية بحجم المستوردات عن طريق فرض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وتكون هذه الرسوم الجمركية إما مبلغاً ثابتاً مقطوعاً على بعض السلع المستوردة، وإما أن يكون نسباً من القيمة على هذه البضائع المستوردة، وهي تعتبر أحد أدوات السياسة المالية التي تتحكم في رسم السياسات المالية للدولة، والتي تساهم في الدخل القومي للبلد وفي تنشيط الحركة التجارية، وأيضاً في مدى قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق الحكومي، وكذلك ارتباطها المباشر بالتجارة الخارجية وعمليات الإستيراد والتصدير، لذلك يهتم صانع القرار بوضع نسباً لهذه الضريبة الجمركية والتي تراعي فيها رفد خزينة الدولة بالأموال من جهة، وبين حماية الصناعات المحلية الأردنية من جهة أخرى، كذلك مراعاة تطبيق الإتفاقيات الجمركية الموقعة مع بعض الدول الأخرى سواء كانت اتفاقيات ثنائية مع دولة معينة أو في إطارِ منظماتٍ دوليةٍ كمنظمة التجارة الحرة العربية وإتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية كذلك منظمة التجارة الدولية على مستوى العالم، والتي من متطلباتها إعفاء السلع من الضريبة الجمركية وهي أحد شروط تطبيق هذه الإتفاقيات التجارية (قانون الجمارك الاردنية، رقم 20، 1998) .

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر الإيرادات الجمركية أحد أدوات السياسة المالية التي تساعد اصحاب القرار في التخطيط الإقتصادي، وهناك عدة عوامل تؤثر على الإيرادات الجمركية وتؤدي إلى رفعها أوخفضها، وإن إنخفاض الإيرادات الجمركية يؤثر على الإيرادات العامة للدولة ، وإن إنخفاض الإيرادات العامة للدولة مع إرتفاع نفاقاتها العامة يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري، وهاذا مايعاني منه اغلب اقتصاديات الدول النامية ومن ضمنها الأردن، وهنا يبرز السؤال التالي، ماهي أهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر على الايرادات الجمركية في الاردن؟

3.1 أهمية الدراسة

إن للإيرادات الجمركية دوراً مهماً في الإقتصاد الأردني، حيث إن الإيرادات الجمركية تعتبر جزءاً من الإيرادات العامة للدولة الاردنية، وهي تساهم في تغطية نفقاتها العامة من رواتب وأجور لموظفي الدولة، وتساهم في تغطية نفقاتها في تحسين البنية التحتية من طرقٍ وجسورٍ ومرافق عامة، كذلك تساهم الإيرادات الجمركية في خفض العجز في موازنة الدولة من خلال مساهمتها في الإيرادات العامة وزيادة حجمها وتقليل الفجوة بين إرتفاع حجم النفقات العامة مقابل الإيرادات العامة، وللإيرادات الجمركية دوراً مهماً في تخفيض المديونية الخارجية، ولها دوراً مهماً في زيادة حجم الإستثمار، حيث إن الإعفاءات الممنوحة للصناعات من الرسوم الجمركية يعمل على زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي والتوسع للصناعات القائمة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

- تحليل أثر قيمة المستوردات الحقيقية من الخارج على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن.
- تحليل أثر الرقم القياسي لأسعار المستوردات على قيمة الإيرادات الجمركية.

- تحليل أثر الصدمات الخارجية على قيمة الإيرادات الجمركية في الاردن.
- تحليل أثر الإنفتاح التجاري على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن .
- تحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن .

5.1 فرضيات الدراسة

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:-

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة المستوردات الحقيقية على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقم القياسي لأسعار المستوردات على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصدمات الخارجية على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفتاح التجاري على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن .

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الاجمالي على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن.

6.1 منهجية الدراسة

تم إستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي لمتغيرات الدراسة ، فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي القياسي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية. (Time Series Analysis)

ولتحليل مدى تأثير محددات الإيرادات الجمركية، (قيمة المستوردات الحقيقية، الرقم القياسي لأسعار المستوردات، الصدمات الخارجية، الإنفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي) على قيمة الإيرادات الجمركية في الأردن سوف يتم اجراء بعض الاختبارات التالية :

1. اختبار التكامل المشترك.

2. اختبار السكون او جذر الوحدة (Augmented Dickey-Fuller).
3. اختبار جرانجر للسببية.
4. تقدير نموذج تصحيح الخطا (VECM).

وقد تم صياغة الشكل العام لدراسة محددات الإيرادات الجمركية، (قيمة المستوردات الحقيقية، الرقم القياسي لأسعار المستوردات، الصدمات الخارجية، الإنفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي) على قيمة الإيرادات الجمركية على الشكل التالي:

VCRt=F(RVIt,ESt,Tot,GDPt,IPIt)

VCRt : قيمة الإيرادات الجمركية

RVIt : قيمة المستوردات الحقيقية

ESt : الصدمات الخارجية

TOt: الإنفتاح التجاري

GDPt: الناتج المحلي الإجمالي.

IPIt: الرقم القياسي لأسعار المستوردات

ولتقدير النموذج تم استخدام بيانات ربعية خلال الفترة من (2004-2021).

7.1 مميزات هذه الدراسة :

ما يميز هذه الدراسة أنها تعتبر من المواضيع التي بحثت في أثر محددات الإيرادات الجمركية، رغم أهمية هذه المحددات على الإقتصاد الأردني بشكل عام، وعلى الايرادات الجمركية بشكل خاص، من خلال دراسة العديد من محددات الايرادات الجمركية، والتي لم تتطرق اليها الدراسات السابقة وتعتبر من الدراسات القليلة في هاذا المجال.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 المقدمة

في العصر الاسلامي ظهرت الرسوم الجمركية منذ الفتح الاسلامي خلال القرن السابع الميلادي، باعتبارها من مكونات النظام الضريبي الذي يستمد أصوله وقواعده من أحكام الشريعة الإسلامية، وكانت تسمى آنذاك (بضريبة المكوس وأعشاراً)، ويحكم سعرها الذي كان يعادل عشر أي 0.1 من قيمة البضاعة المستوردة وقد سميت أيضا بضريبة العشور في عهد عمر بن الخطاب (الهندي،2019).

في أواخر القرن السابع عشر الميلادي أعتبر جان باتيست كوليبر أول من وضع الرسوم الجمركية، حيث حاول ترسيخ أفكاره المنبثقة عن الفكر الميركانتيلي، والتي تنص على أن ثروات الدول تقاس بمدخراتها النقدية، وبالتالي يجب تصدير اكبر قدر من المنتوجات ذات القيمة المرتفعة وإستيراد أقل ما يمكن منها، فاستطاع لأولِ مرةٍ وضع تعرفةً وطنيةً بالنسبة لفرنسا، وإظهار الدور الإقتصادي للجبايات الجمركية، وقد اتبعت الثورة الفرنسية خطواته فأحدثت تعرفةً وحيدةً على صعيد فرنسا هدفت لتحقيق سياسة حماية الصناعات المحلية (النجفي،1977) .

أما في عهد الدولة العثمانية فقد تم تطوير القانون الجمركي سنة 1863، وكان يطبق على الدول الأجنبية أيضا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية؛ فأصبح نافذاً على رعاياها وعلى الرعايا الأجانب الذين تضبط معهم بضائع مهربة، وكانت العقوبة حينها فقط مصادرة هذه البضاعة، وفي عام 1892 تم إقرار الغرامة الجمركية كعقوبة لأعمال التهريب، حيث أصدر المشرع العثماني نظاماً جمركياً جديداً بذلك ولكنه لم ينل موافقة الدول الاجنبية (الهندي، 2019).

كذلك شهدت بداية العشرينات تأسيس إمارة شرق الأردن، ونتيجة لموقع الأردن في قلب الوطن العربي كان لابد من وجود جهة حكومية تعنى بضبط حركة البضائع والسلع الواردة إلى إمارة شرق الأردن، حيث تم تأسيس أول إدارة جمركية سميت آنذاك بمديرية المكوس والإحصاء العام؛ خلال الفترة من عام 1921–1925، ثم تم تسميتها

بمديرية الجمارك والمكوس من عام 1928–1935، أما بعد ذلك ومنذ عام 1983 ولغاية الآن سميت بدائرة الجمارك العامة. ومن حيث التشريعات صدر أول قانون ينظم عمل الجمارك في عام 1926 وسمي بقانون الجمارك والمكوس، والذي تم تعديله عدة مرات لمواكبة التطورات على المستوى المحلي والعالمي، وفي عام 1962 صدر القانون رقم (1) والذي استمر العمل به لغاية عام 1983 حيث صدر قانون الجمارك المؤقت رقم (16) واستمر لغاية 1998 حيث صدر قانون الجمارك رقم (20) وقد تم العمل به لغاية الآن. (التقارير السنوية لدائرة الجمارك العامة، من عام 2004–2021).

2.1.2 مكونات الإيرادات الجمركية في الأردن وتعريفها

تتكون الإيرادات الجمركية من الرسوم الجمركية، والغرامات على قضايا التهريب والمخالفات الجمركية، وكذلك بدل الخدمات الجمركية والتأمينات الجمركية، ويمكن تعريف هذه الإيرادات حسب أهميتها كالتالي:–

1–الرسوم الجمركية:–

تعرف بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة، ولكنها أكبر من كونها ضريبة بل هي قواعد ونظم واتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية (الهاشم 2020).

2–التهريب والمخالفات الجمركية:–

التهريب هو إدخال البضائع وإخراجها عبر الحدود بشكل مخالف للتشريعات القانونية دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع والتقييد، ويستثنى من ذلك البضائع المشار إليها في المادة (197) من قانون الجمارك الأردنية .

أما المخالفات الجمركية؛ فهي عبارة عن المخالفات التي تقع عند الإخلال بشروط تجارة الترانزيت والقوانين الجمركية الأخرى، وهي تعتبر غرامات منصوص عليها في قانون الجمارك وتعتبر تعويضاً مدنياً للدائرة (قانون الجمارك الاردنية، رقم20، 1998).

3-بدل الخدمات الجمركية :-

هو بدل يتم استيفائه على البضائع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية، وكذلك على السلع الخاضعة للرسوم الجمركية، وقد كانت سابقاً تستوفى كنسبةً مقطوعةً على قيمة البيانات الجمركية حتى عام 2014 حيث تم وضع (نظام بدل الخدمات الجمركية)على البضائع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية وبنسبة 1% من قيمة البضاعة ، على ان لا تقل عن 25 دينار ولا تزيد عن 2000 دينار، اما السلع الخاضعة للرسوم الجمركية فقد تم وضع نسبة 5% على قيمة البضائع المستوردة من الخارج بحيث لا تقل عن 100 دينار ولا تزيد عن 10000 دينار ويستوفى هاذا البدل على البيان الجمركي ولحساب الخزينة العامة للدولة الأردنية (قانون الجمارك الاردنية، رقم 20 ،1998).

4-الأمانات الجمركية :-

هي المبالغ التي يدفعها الأشخاص إلى الدائرة في حالات معينة لضمان حقوق الخزينة بذمة الغير وتخضع في قبضها وصرفها للأحكام القانونية الخاصة بها ولها مدد معينة لاستردادها، وفي حال انتهاء المدة القانونية لها تعتبر من حق الخزينة العامة للدولة ولها الحق بالتصرف بها كيفما تشاء (قانون الجمارك الاردنية، رقم 20، 1998) .

3.1.2 دور الإيرادات الجمركية في التجارة الخارجية

دعا بعض أنصار الليبرالية أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو إلى إزالة العقبات والمعيقات أمام التجارة الحرة، سواء ما تعلق بالرسوم الجمركية أو الحواجز غير الضريبية، مثل فرض حصص على الاستيراد وتمثل حجتهم في تحفيز المنافسة والتخصص، وقد شهدت التجارة الحرة دفعة قوية بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الحرة (الغات).

كذلك تعززت التجارة الدولية كثيرا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وتم إنشاء منظمة التجارة العالمية عام (1994)، والتي تضم حاليا 164 دولة انخرطت جميعها في مجال تخفيض معدلات الرسوم الجمركية.

وحالياً تلعب الرسوم الجمركية دوراً في التجارة البينية بين الدول، حيث إن فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من البلد الآخر يدفع الدولة الأخرى أن تبادر إلى المعاملة بالمثل، وذلك يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على التبادل التجاري بين الدول، كما إن اتفاق تلك الدولتين أو الدخول باتفاقيات ثنائية فيما بينهما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية والجمركية.

كما إن فرض رسوم جمركية على الصادرات الوطنية يودي إلى إرتفاع أسعار السلعة في البلد الأخر، ومن المحتمل أن تقوم الدولة الأخرى بالمعاملة بالمثل وهذا يؤدي إلى انخفاض التبادل التجاري فيما بينهما، لذلك من مصلحة الطرفين عدم فرض أية رسومٍ جمركيةٍ على المستوردات أو الصادرات للبلدين إذا ارادا تسهيل التبادل التجاري بينهما وبذلك نصل إلى تطبيق نظرية الميزة النسبية والمطلقة، والتي نادى بها آدم سميث وديفيد ريكاردو في حال ارادت الدولتان تحقيق أعلى منفعة، وبالتالي تستفيد كلتا الدولتين في حال تخصصهما في إنتاج السلع حيث تصدر الدولة السلعة التي لديها ميزة مطلقة فيها وتستورد السلعة التي لا يكون عندها ميزة مطلقة ولا تخصص في إنتاجها، وبالتالي تحصل كلا الدولتين على المنفعة التامة والذي ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري لديهما من خلال زيادة الايرادات الجمركية والضريبية وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي المنشود .

4.1.2 الرسوم الجمركية او الضريبة الجمركية

تساهم الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة، وتعتبر أداة من أدوات السياسة المالية كونها تعتبر من أنواع الضرائب وتسمى الضريبة الجمركية، وهي تفرضها الدولة على المستوردات الخارجية لغرض حماية الصناعات المحلية الناشئة و التي تغطي العجز بالميزان التجاري.

تعد الضرائب الجمركية من أهم الضرائب في الدول النامية وتشكل جزءاً أساسياً من الإيرادات العامة للدولة، وترجع هذه الأهمية لضعف الإنتاجية المحلية للدولة وانخفاض ضرائب الدخل وارتفاع معدل الإستهلاك في هذه الدول خاصة السلع المستوردة (الهندي ،2019)

إن التحديات التي تواجه الدول النامية لحماية أكثر لإقتصادها من انعكاسات العولمة الذي يلغي الحواجز والقيود المتعلقة بالحركة التجارية وحركة رؤوس الأموال، لذلك تعتبر الرسوم الجمركية من بين أهم القيود التي تعتمد عليها مختلف الدول في حماية مخرجات نشاطها الإقتصادي ودعم تنافسيته والمحافظة على مواردها المالية، لذلك تعتبر الإيرادات الجمركية أهم الأليات التي يعتمد عليها لرسم السياسات الإقتصادية وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وبالتالي دعم الحركة الإقتصادية التي سوف تزيد الإيرادات الضريبية ومنها الرسوم الجمركية التي تسهم في زيادة الايرادات العامة للدولة (جحا،2020).

5.1.2 الغرامات والمخالفات الجمركية

في العصر العثماني تم مصادرة البضائع فقط، وعند مصادرتها يتم إدخالها بالإيرادات العامة للدولة، وقد تطور الأمر حتى عام 1892 حيث تم فرض غرامة على التهريب الجمركي، وأصبحت المبالغ المحصلة من قيمة هذه الغرامات تدخل في ميزانية الدولة وتساهم في نفقاتها، ولكن في الوقت الحالي تطورت العقوبات على التهريب الجمركي ليصل إلى حد الحبس والمنع من السفر والمصادرة للبضائع المهربة اذا كانت من المواد الممنوعة حسب قانون الجمارك الأردنية ، أو دفع الرسوم الجمركية عليها مع وضع غرامات تعادل مثلي قيمتها أو ثلاث أمثال القيمة للبضائع المهربة (قانون الجمارك الاردنية، 2019).

وفي حال المخالفات الجمركية أصبحت الغرامات بمثابة التعويض المدني الذي يعادل مبلغ مقطوع من قيمة البضائع المستوردة، وهذه الأموال جميعها تساهم في الإيرادات الجمركية للدولة الأردنية، لذلك مفهوم عقوبة الغرامة في التشريعات الجمركية يختلف عما ورد بالتشريعات الجنائية وأثار التهريب يؤدي إلى التأثير على الإقتصاد بشكل عام وعلى التجارة الخارجية، لذلك يساهم الحد من قضايا التهريب ومكافحته عاملاً مهماً في زيادة النشاط الإقتصادي وإلى زيادة الحركة التجارية، وهي تلعب دوراً في زيادة الإيرادات الجمركية للدولة من ناحية فرض الغرامات على التهريب والمخالفات الجمركية، وإلى زيادة الحركة التجارية والنشاط الاقتصادي (موسى، 2018).

6.1.2 بدل الخدمات وبدل الأمانات الجمركية .

مع تطور القوانين الجمركية في الأردن، ودخولها في إتفاقيات تجارية مع اغلب دول العالم، وكذلك توسيع رقعة الإعفاءات الجمركية الممنوحة للأفراد على السيارات وبعض مستوردات المصانع الأردنية تشجيعاً للإستثمار في قطاع الصناعة، أدى ذلك إلى إنخفاض قيمة الإيرادات الجمركية ومساهمتها في الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي جعل من الدولة الأردنية ان تعيد التفكير في تعزيز الإيرادات الجمركية من خلال فرض بدل خدمات جمركية على البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية و بنسبة 1% على ان لا تقل عن 25 دينار ولا تزيد عن 2000 دينار، أما البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية تم فرض نسبة 5%عليها و المستوردة من الخارج بحيث لا تقل عن 100 دينار ولا تزيد عن 10000 (قانون الجمارك الاردنية رقم 20، لسنة 1998).

2.2 الدراسات السابقة

1-الدراسات العربية

- دراسة (فتح الله، 2005) هدفت إلى التعرف للسياسات الجمركية في الدول العربية ومسيرة التكامل الإقتصادي، ومفهوم السياسات الجمركية وأهدافها وكيفية التنسيق بين الأهداف المالية والأهداف الإقتصادية، ثم للدور التنموي الذي تلعبه السياسات الجمركية من خلال التوازن بين تحرير التجارة لرفع مستوى رفاهية الأفراد وتقييدها لرفع درجة حماية الصناعات الوطنية، وهدفت الدراسة في جزئها الثالث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الإدارة الجمركية والقضايا التي تشغل العمل الجمركي العربي، ووضعت مقترحات لرفع كفاءة الإدارة الجمركية من خلال تطبيق اساليب ادارية جديدة واستخدام تكنلوجيا المعلومات وتحسين أسلوب المنازعات التجارية حتى تصبح العلاقة بين التجار ومصلحة الجمارك تستند إلى شروط واضحة وبسيطة وعادلة يتم تطبيقها بسهولة وأقل تكلفة ممكنة، وتم إقتراح تعديل هيكل الحماية وإعادة هندسة القواعد والاجراءات الجمركية.

- دراسة (بوضياف، 2015) هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم تحرير التجارة الخارجية، وإلى اعتبارها ضرورة حتمية للإقتصاد الجزائري المستخلصة من الإتفاقيات والشراكات الأجنبية والإنضمام للمؤسسات الدولية، لذا قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أسس تحرير التجارة الخارجية منذ التسعينات، وإجراء الإصلاحات اللازمة والتي تم تحديدها بمتغيرات رصيد الميزان التجاري والاستثمار الاجنبي والحصيلة الجمركية، والتي تم دراسة تأثيرها على التنافسية الدولية، وقد أثبتت الدراسة وتوصلت إلى عدة نتائج منها، وجود علاقة قوية وعلاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر، وإلى وجود علاقة عكسية بين تحرير التجارة الخارجية مع رصيد الميزان التجاري والحصيلة الجمركية، لذا يمكن القول بأن سياسة تحرير التجارة الخارجية يمكن أن تزيد التنافسية الدولية من خلال الإستثمار الأجنبي والحصيلة الجمركية.
- دراسة (قيدوم، 2016) هدفت إلى التركيز على التبادل التجاري بين السودان والدول الأخرى كنشاط اقتصادي حيوي من 2005-2014، والإهتمام بالإتفاقيات التجارية وأثرها على الإقتصاد السوداني، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض المشاكل التي تواجه الإتفاقيات الجمركية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليل القياسي، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أثر الإتفاقيات الجمركية في التبادل التجاري على السودان بتطبيق إتفاقية كيوتو لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإتفاقيات الجمركية وتحقيق أهداف التبادل التجاري بين السودان ودول الجوار، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلع الواردة والرسوم الجمركية، وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة إن تحويل الجمارك السودانية إلى قوة نظامية شرطية يؤدي ذلك إلى تحسين خدمة العاملين بالجمارك من الناحية المالية لتطوير الأداء في مكافحة التهريب، حيث قلت عمليات التهريب وعمل على تقليل تضارب السلطات بين الجمارك والجهات الأخرى، وأن إتفاقية كيوتو عملت على تشجيع وتيسير التجارة من خلال أحكامها القانونية، وقد أوصت الدراسة إلى تشجيع

البحث العلمي وتكثيف المعلومات بهدف ترقية الصادرات ومواكبتها تطور الأسواق العالمية .

- دراسة (بعيني، 2018) هدفت إلى تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية التي تساهم في تحديد حجم الواردات في الإقتصاد الليبي من (1990-2014)، من خلال قياس أهمية كل من متغير الصادرات والدخل القومي والإحتياطيات الأجنبية والرسوم الجمركية وسعر صرف الدينار الليبي وأسعار السلع، وقد استندت الدراسة على فرضية العلاقة الإيجابية والمعنوية مع متغيرات الصادرات والإحتياطيات والدخل القومي والأسعار النسبية، وعدم معنوية العلاقة مع سعر الصرف والرسوم الجمركية وقد استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتحقيق أهدافها من خلال استخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR)، وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على قبول فرضية الدراسة، وقد أوصت بضرورة إعطاء دور أكبر للرسوم الجمركية في تحديد حجم الواردات، والتدرج في الإنفتاح التجاري، وعدم رهن الواردات بالصادرات التي تعتمد كليا على أسعار النفط وهو ما يعني تقلب الواردات لتقلب حجم عوائد الصادرات النفطية .
- -دراسة (ريبر، 2018) هدفت إلى بيان تأثير تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الإقتصادية السعودية خلال الفترة (2000-2016)، إذ تم الإعتماد على المتغير المستقل (الإنفتاح التجاري) والمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي ،معدلات البطالة، الميزان التجاري، إيرادات الرسوم الجمركية، التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر) وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة إن تحرير التجارة الدولية يؤثر بشكل إيجابي على (الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات الرسوم الجمركية)، بينما الأثر سلبي على (البطالة والتضخم) في السعودية، وقد أوصت الدراسة إن على السعودية أن تقوم بتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الإستثمار في القطاع الصناعي من أجل زيادة الصادرات وتقليل التضخم المستورد وتقليل الإعتماد على العمالة الأجنبية، من أجل تخفيض نسب البطالة .

- دراسة (ابو مدلله، 2018) هدفت إلى التعرف على واقع وتطور الإيرادات العامة الفلسطينية في الفترة (1994-2016)، ودراسة أهمية المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على الإيرادات العامة، وذلك من خلال استخدام المنهج التحليلي الوصفي في تحليل المحددات للإيرادات الداخلية والخارجية، وتتبع أثارها على حجم الإيرادات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تعدد القوانين الضريبية التي تنظم عملية فرض وجباية الضرائب في فلسطين، ثم تعدد الإدارات الضريبية والضرائب التي يدفعها المكلفون، ومعاناة الدوائر الضريبية من نقص الكوادر البشرية، وأن الإحتلال الإسرائيلي المحدد الأهم لإيرادات السلطة الفلسطينية لسيطرته على المعابر والحدود وتحكمه بالتجارة الخارجية الفلسطينية.
- دراسة (الهندي، 2019) هدفت إلى توضيح الخسارة التي من الممكن أن يحصدها النظام الضريبي السوري لجهة الإيرادات الجمركية من جهة تحرير التجارة من عام(1980-2016)، وقد تراجعت حصيلة الإيرادات من الضرائب الجمركية في الآونة الأخيرة، الأمر الذي لزم تطوير القوانين الضريبية للوصول إلى الشفافية والمنافسة المطلوبة في سبيل الإنضمام والإنخراط في منظمة التجارة العالمية، والدخول في نظام عالمي جديد، ودعت هذه الدراسة إلى إيجاد البدائل الضريبية مثل ضريبة الإنفاق الإستهلاكي والوصول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة .
- دراسة (السيد، 2020) هدفت إلى التعرف على مدى إهتمام حكومة السودان بزيادة الإيرادات العامة، من خلال سعيها للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ودراسة العلاقة بين الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية للدولة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية يؤثر على الإيرادات الضريبية والجمركية، من خلال التسهيلات الضريبية والتخفيضات الجمركية التي يتيحها الإنضمام للمنظمة وتطبيق إلغاء التعريفة الجمركية وفقا

لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، حيث يؤثر على الإيرادات العامة للدولة، وقد أوصت الدراسة بأن تبذل الحكومة السودانية مزيداً من الجهد للإلتزام التام بتطبيق إرشادات منظمة التجارة الدولية، وزيادة إجراءات الرقابة الجمركية لتطبيق بنود منظمة التجارة العالمية بالأداء الجمركي.

- دراسة (جحا، 2020) هدفت إلى تسليط الضوء على الرسوم الجمركية، وتوضيح مكوناتها وأهميتها خاصة مع التراجع الحاد في الإيرادات المرتبطة بالجباية البترولية بين الاعوام 2010–2018، وإلى ضرورة التركيز على هذا النوع من الضرائب لتوسيع الرؤيا حول إيجاد بدائل فعالة ومرنة، لإحلال الايرادات الجمركية محل الإيرادات النفطية في موازنة الدولة، حيث تم إثبات فرضية أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية بشكل مباشر وغير مباشر، في سياق الأبعاد المتعلقة بالحماية الجمركية والبعد التحفيزي، والرسوم الجمركية تعتبر سنداً قوياً في توجيه السياسات الحكومية في تفعيل خطط الإلتزامات التي تقع على عاتق الدولة، وكذلك أهمية فكرة توسيع مجال استعمال الرسوم الجمركية كآلية لترشيد بعض عمليات الإستهلاك التي استنزفت موارد الدولة من خلال سياسات الدعم الحكومي.

2- الدراسات الأجنبية

- دراسة (suayb, 2011) هدفت إلى التعرف على محددات الإيرادات الجمركية في سياق أعضاء منظمة الجمارك العامة لبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي، وقد وتم استخدام بيانات من عام 1995–2007، وإعتماد نموذج الإقتصاد القياسي (ols)، وكان له تأثير ثابت وتأثير عشوائي، وقد إقترحت الدراسة زيادة التعريفة الجمركية من الممكن أن تزيد الإيرادات الجمركية للبلدان الكبيرة ولكن لا تزيد الإيرادات الجمركية في البلدان الصغيرة، بجانب ذلك إن تنفيذ منظمة التجارة العالمية لتقييم الإتفاقية الجمركية لا تزيد الإيرادات الجمركية بصورة غير مباشرة تحت تأثير ذلك التقييم، لذلك سوف تتجاوز ذلك من خلال تأثيره المباشر المتمثل في تقليل الحافز على الإعفاء الضريبي، إن هذه الدراسة تقترح تنفيذ

المعلومات وتكنلوجيا الإتصالات في صورة نوافذ منفردة متكاملة تحت التقييم كبديل لدورة فحص ما قبل الشحن.

- دراسة (Akhor, 2016) هدفت إلى تفسير الأثار الضريبية غير المباشرة على نمو الإقتصاد النيجيري، واستخدام ضريبة القيمة المضافة والخدمات الجمركية وإيراداتها كمتغيرات مستقلة، وإعتبار النمو الإقتصادي متغير تابع، وقد خلصت الدراسة الى نتيجة أن ضريبة القيمة المضافة والتعرفة الجمركية لها آثار سلبية على الناتج الحقيقي الإجمالي، ولكن أثر التعرفة الجمركية أضعف من أثر الضريبة، وأوصت الدراسة بضرورة توجيه الإيرادات الضريبية والجمركية نحو تأثيرها على النمو الإقتصادي .
- دراسة (Semouk ،2018) هدفت إلى وصف تأثير تخفيض وإزالة التعرفة الجمركية على بعض المتغيرات في الإقتصاد الجزائري، كالصادرات والواردات والإنتاج المحلي واستهلاك العائلات في ضل الإنفتاح التجاري، باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، وتأثير التعرفة الجمركية على الإقتصاد الجزائري المفتوح لصدمات تحرير التجارة، تظهر نتائج الدراسة زيادة في الإنتاج والصادرات والواردات لكن بالمقابل يوجد إنخفاض بالإيرادات العامة بسبب تحرير التجارة، ولكن يتم تعديل هاذا العجز من خلال زيادة الضرائب على الدخل والمؤسسات .
- دراسة (Skenderi,2019) هدفت إلى معرفة أثر الإيرادات الجمركية على ميزانية الإيرادات الحكومية في كوسوفو، وطريقة جمع الإيرادات ومساهمة هذه الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة، وأثرها على الطابع المالي، ودراسة وضائف الإدارة الجمركية كمنظم لإنجاز العقود والسياسات المالية الإقتصادية وكمنظم في المنطقة الأوروبية بين الإدارات الجمركية المحيطة .

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تتميز معظم الدراسات السابقة بدراسة محددات الإيرادات الجمركية، مثل الإنفتاح التجاري، والاتفاقيات التجارية، وأثرها على الإيرادات الجمركية بشكل عام، وكذلك عن مكونات الإيرادات الجمركية كقيمة غرامات التهريب وأثره على إقتصاد الدول، ولكن في هذه الدراسة تم إضافة متغيرات ومحددات كثيرة للإيرادات الجمركية، مثل الصدمات الخارجية على الإقتصاد، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، وقيمة المستوردات الحقيقية، والرقم القياسي لأسعار المستوردات، بالإضافة إلى متغير الإنفتاح التجاري، ونلاحظ أن جميع الدراسات تؤكد إنخفاض الإيرادات الجمركية نتيجة الإنفتاح التجاري بسبب متطلبات الإتفاقيات التجارية بتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من أجل زيادة وتسهيل التبادل التجاري بين الدول، وهذا ما إتفقت عليه هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى، ولكن لم تتناول الدراسات الأخرى عامل قيمة المستوردات والرقم القياسي لأسعار المستوردات والذي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر في قيمة الإيرادات الجمركية، كون الرسوم الجمركية هي جزءاً من الإيرادات الجمركية، ويتم تحصيل قيمة الرسوم الجمركية من خلال قيمة البضائع والسلع المستوردة من الخارج، كذلك لم تتطرق الدراسات الأخرى لعامل الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد مثل التغيرات العالمية والاقليمية الاقتصادية والسياسة، ورغم أن هذه التغيرات تعتبر نسبية من دولة إلى أخرى، ولكن بالنسبة للدول النامية يعتبر هذا المتغير من المتغيرات المهمة التي تؤثر على الإيرادات الجمركية نتيجة الإغلاقات المتكررة للحدود والمطارات عند حدوث أية أزمة ما .

الفصل الثالث

الايرادات الجمركية في الاردن

1.3 المقدمة

تعتبر الرسوم الجمركية عبارة عن ضرائب تفرضها الدول على السلع المستوردة من الخارج، أثناء عبور هذه السلع حدود الدولة سواء البرية أو البحرية أو الجوية، باستثناء المناطق الحرة التي تكون المواد الخام للمصانع فيها معفية من دفع الرسوم الجمركية عليها.

وتعتبر طريقة حساب الرسوم الجمركية على السلع على أساس القيمة للسلع المستوردة، مرفق فواتير رسمية مصدقة حسب الأصول من البلد المصدر لهذه السلع، وحسب بنود التعريفة الجمركية المعمول بها في الأردن الصادرة من منظمة الجمارك العالمية في بروكسل، وهي تكون إما على شكل نسب مئوية من قيمة السلع المستوردة، أو مبالغ مقطوعة عن كل وحدة من البضاعة حسب (الوزن أو السعة أو العدد)، وفي حال الإخلال بشروط التجارة للسلع المستوردة من الخارج مثل تقديم فواتير مخالفة بالقيمة والوزن والعدد أو تقديم فواتير وهمية لبضائع غير البضائع الواردة عبر الحدود، تفرض على هذه البضائع والسلع غرامات جمركية سواء كانت على قضايا التهريب أو المخالفات الجمركية وهي تدخل بالإيرادات الجمركية للدولة وتعتبر جزءا من الايرادات العامة (قانون الجمارك الاردنية، رقم 20، 1998).

كما إن هناك بنداً مهماً بالإيرادات الجمركية يسمى بدل الخدمات والأمانات الجمركية، حيث يتم فرضه بنسب مختلفة على البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية، لذلك جميع محددات الإيرادات الجمركية ترتبط بحجم المستوردات من الخارج إرتباطاً كبيراً من خلال ورود هذه البضائع والسلع المستوردة عبر الحدود سواء تم التصريح عنها أم لم يتم التصريح عنها لدى دائرة الجمارك العامة والتي تعتبر بحكم التهريب.

2.3 الإيرادات الجمركية في الاردن

تفرض الدولة رسوماً جمركية على البضائع المستوردة من الخارج لعدةِ أسباب منها:

1-لحماية الصناعة المحلية وعمالتها من المنافسة الأجنبية:

حيث يعتبر فرض الرسوم الجمركية عاملاً مهماً لدعم الصناعات المحلية الناشئة عندما لا تكون قادرة على المنافسة الخارجية في حال وجود مثيل للسلعة المستوردة داخل البلد، فزيادة سعر السلعة المستوردة عن سعر السلعة المحلية يعزز القدرة التنافسية ويزيد الطلب على السلعة المحلية وبذلك يزداد الإنتاج منها.

2-في حال اتساع عجز الموازنة العامة للدولة :

حيث يتم فرض الرسوم الجمركية على بعض السلع ورفعها حتى تزيد الإيرادات العامة للدولة لتغطية نفقاتها العامة.

3-تقليل الإعتماد على المنتجات الأجنبية :

حيث إن فرض رسوماً جمركيةً على المنتجات الأجنبية ورفعها يؤدي إلى تخفيض المستوردات من الخارج وتخفيض العجز بالميزان التجاري. (قانون الجمارك الأردنية، رقم 20، 1998)

كما يتم فرض غرامات على قضايا التهريب والمخالفات الجمركية لعدة اسباب كثيرة ومختلفة أهمها:-

1. بسبب مخالفة إدخال البضائع إلى البلاد من قبل التجار أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها، دون أداء الرسوم الجمركية عليها خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في قانون الجمارك حسب المادة 204 ويستثنى من ذلك ما ورد بالمادة 198
2. وذلك للحد من البضائع المقلدة التي يتم تهريبها عبر الحدود والحد من تهريب البضائع المضرة بصحة الإنسان ومكافحة تهريب البضائع الممنوع دخولها إلى البلاد كالمخدرات والحشيش.

3. مخالفة البضائع المستوردة في بيانات الوضع بالإستهلاك المخالفة بالقيمة والعدد و النوع أو الزيادة عما أدرج في بيان الحمولة أو وجود نقص غير مبرر عما أدرج في بيان الحمولة.
4. البيان الجمركي المخالف الذي من شأنه الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب أو تسديد قيود بضائع تحت وضع الإدخال الموقت.
5. استعمال المواد المشمولة بالإعفاء في غير الغاية أو الهدف الذي إستوردت من أجله أو تبديلها أو بيعها أو التصرف بها على وجه غير قانوني، وكذلك بيع البضائع المعلقة الرسوم أو التصرف بها على وجه غير قانوني.
6. إسترداد رسوم أو ضرائب تتجاوز قيمتها 500 دينار دون وجه حق.
7. مخالفات تتعلق ببضائع الترانزيت مثل قطع الرصاص الجمركي، أو نزع الأختام الجمركية أو تمزيق شادر وسيلة النقل، ومخالفة وجود أكثر من بيان حمولة غير مصرح عنه، كذلك مخالفة تجاوز المهل المحددة حسب القوانين الجمركية للبيانات الجمركية أو مهل الإقامة للمركبات (قانون الجمارك الاردنية، رقم 20، 1998).

ويتم استيفاء بدل الخدمات من أصحاب البضاعة بنسبة 1% على السلع المعفاة على أن لا يقل هذا البدل عن 25 ديناراً ولا يزيد عن 2000 ديناراً وبنسبة 5% على السلع الخاضعة للرسوم الجمركية على أن لا يقل عن 100 دينار ولا يزيد عن 10 الاف دينار (قانون الجمارك الاردنية،رقم 20 ،1998).

3.3 تذبذب الإيرادات الجمركية

يشير الجدول رقم (1) إلى قيم الإيرادات الجمركية حسب نوعها من عام 2004– 2021 في الاردن، ويشير الجدول إلى تذبذبها حيث أن قيمة الرسوم الجمركية ارتفعت من عام 2004 لتبلغ 262 مليون دينار حتى عام 2006 لتبلغ 314 مليون دينار تقريبا، ومن ثم انخفضت في عام2007 لتبلغ 307 مليون دينار تقريبا حتى عام 2010 لتبلغ 242 مليون دينار، بسبب الأزمة المالية العالمية خلال تلك الفترة في العام 2008، ومن ثم عادت وارتفعت في عام 2011 لتصبح 251

مليون دينار حتى عام 2014 اصبحت 303 مليون دينار، وفي عام 2015 انخفضت إلى 294 مليون دينار بسبب أزمة الربيع العربي وإغلاق بعض الحدود وأهمها الحدود الشمالية مع سوريا، ثم ارتفعت في عام 2016 إلى 299 مليون دينار تقريبا، ثم عادت للإنخفاض عام 2017 لتصبح 267 مليون دينار حتى عام 2019 اصبحت 246 مليون دينار، حتى تعود للارتفاع عام 2020 الى 250 مليون دينار وعام 2021 أصبحت 304 مليون دينار.

كذلك يشير الجدول رقم (1) إلى تذبذب قيمة الغرامات الجمركية على قضايا التهريب وقيمة المخالفات الجمركية حيث ارتفعت قيمة الغرامات من 6 مليون دينار عام 2004 حتى بلغت 20 مليون دينار في عام 2015، ويعتبر هذا الارتفاع قليلا جدا خلال فترة 11 عام، وذلك لعدم تغيير القوانين الجمركية وكون قيمة الغرامات الجمركية يتم تحديدها بناءاً على الرسوم الجمركية وحسب بنود التعرفة الجمركية في دائرة الجمارك والتي لم تتغير نسبها كثيراً، ثم انخفضت لتصبح 16 مليون دينار في عام 2016، وذلك بسبب الإغلاقات للحدود الشمالية للأردن، ثم عادت وارتفعت في العام 2017 لتصبح 18 مليون دينار حتى اصبحت 24 مليون في عام 2019، وذلك نتيجة إعادة فتح الحدود الشمالية مع سوريا حيث ازداد التهريب عن طريق هذه الحدود، ثم عادت لتنخفض في عام 2020 لتصبح 18 مليون دينار تقريبا، وذلك بسبب تفشي جائحة كورونا وإغلاق بعض الحدود الشمالية والشرقية، ومن ثم ارتفعت في عام 2021 لتصبح 23 مليون دينار اردني مع إعادة فتح القطاعات بعد تحسن الأوضاع الصحية وإعادة فتح الحدود والمطار.

أما بالنسبة لبدل الخدمات والأمانات الجمركية، فيشير الجدول رقم (1) إلى إرتفاع قيمة بدل الخدمات والأمانات الجمركية من عام 2004 من 36 مليون دينار تقريبا حتى عام 2011 حيث أصبحت 84 مليون دينار، ثم عادت لتنخفض في عام 2012 حيث أصبحت 74 مليون دينار تقريبا، وفي عام 2014 عادت وارتفعت لتصبح 116 مليون، وذلك بسبب وضع نظام خاص لهذا البدل سمي نظام بدل الخدمات الجمركية، وانخفض في عام 2016 ليصبح 71 مليون دينار، وذلك لإعفاء بعض الجهات من قيمة هذا البدل وتشجيعاً للاستثمار، حتى عاد وارتفع في عام

2017 ليصبح 135 مليون دينار، وذلك لفرض نسبة 5% بدل خدمات على البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية، ثم عادت وانخفضت عام 2018 لتصبح 128 مليون دينار، ذلك كون هذا البدل مربوط بقيمة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة، وفي هذا العام انخفض حجم المستوردات، ولكن في العام 2019 عادت وارتفعت لتصبح 133 مليون دينار، ثم ارتفعت عام 2020 لتصبح 144 مليون دينار، ثم انخفضت في عام 2021 لتصبح 132 مليون دينار .

جدول رقم (1)

قيمة الإيرادات الجمركية حسب نوعها من عام (2004-2021) بالمليون دينار

السنة	قيمة بدل الخدمات و الأمانات الجمركية	قيمة الغرامات على قضايا التهريب والمخالفات الجمركية	رسوم التعرفة الجمركية
2004	35.75	6	262.6
2005	42.9	8.1	299.3
2006	48.6	9.1	313.9
2007	61.6	10.8	306.9
2008	66.6	11.8	279.7
2009	67.4	12.5	244.7
2010	80.4	12.5	242.3
2011	83.9	12.9	251.3
2012	74.4	12	259.5
2013	71.8	13	298.5
2014	116.1	17	302.9
2015	141.6	20.4	293.7
2016	71.3	15.9	298.9
2017	135.4	18	267.1
2018	128.4	27.2	249.7
2019	133.4	24.2	246
2020	144.1	17.8	250.1
2021	131.9	22.9	303.5

المصدر:دائرة الجمارك الأردنية،التقرير السنوي،أعداد مختلفة، (2005-2021)

4.3 محددات الإيرادات الجمركية

1.4.3 العلاقة بين قيمة المستوردات والإيرادات الجمركية في الأردن

ترتبط قيمة المستوردات بالإيرادات الجمركية بشكل كبير، وتشير النتائج من خلال الجدول رقم(2) والرسم البياني بالشكل رقم(1) حيث ان قيمة المستوردات الحقيقية ارتفعت بشكل كبير في العام 2005 وبمعدل نمو 28% عن العام السابق 2004 ، إتجاه المستوردات نحو فئات رسوم التعرفة العليا وبالأخص السيارات، كذلك ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية في العام 2005 بنسبة15%عن العام 2004، وذلك بسبب زيادة كفاءة التحصيل من خلال دقة التصنيف للسلع والتقييم الجمركي المبني على قبول سعر الصفقة، حيث تخضع مستوردات المملكة حالياً لرسوم تعرفة جمركية مختلفة تتراوح بين 0 و25% ، وهناك سلع مثل السجائر والمشروبات الكحولية تخضع لنسب بين 30%و35%و180% وهي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الجمركية، أما أقل نسبة نمو لقيمة المستوردات الحقيقية فكانت في العام 2009 بنسبة 16%- حيث انخفضت قيمة المستوردات الحقيقية عن عام 2008 وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية على الاردن، وفي سنة 2009 انخفضت قيمة الإيرادات الجمركية عن عام 2008 بنسبة نمو 9.3%- وذلك بسبب انخفاض المستوردات نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، أما أعلى انخفاض على قيمة الإيرادات الجمركية فكان في العام 2016 وبنسبة نمو 15.2%-عن العام السابق 2015، ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة المستوردات الحقيقية عن العام 2015 وبنسبة نمو 5.6%- وذلك لاستمرار إغلاق الحدود مع سوريا واستمرار الإحتجاجات وأزمة الربيع العربي .

كما تظهر النتائج من خلال الجدول (2) أن قيمة الإيرادات الجمركية تتناسب مع قيمة المستوردات الحقيقية بعلاقة طردية، وفي أغلب سنوات الدراسة، فكلما ارتفعت قيمة المستوردات من الخارج ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية، وكلما انخفضت قيمة المستوردات من الخارج انخفضت قيمة الإيرادات الجمركية .

جدول رقم (2)

العلاقة بين الإيرادات الجمركية وقيمة المستوردات الحقيقية

السنة	قيمة الإيرادات الجمركية (vcr) بالمليون دينار	معدل النمو الإيرادات الجمركية %	قيمة المستوردات الحقيقية (rvi) بالمليون دينار	معدل النمو % (rvi)
2004	304.35	NA	5799,2	NA
2005	350.3	15	7442,8	28
2006	371.6	6	8187,7	10
2007	379.3	2	9722,2	18.74
2008	358.1	5-5.	12060,9	24
2009	324.6	-9.3	10107,9	-16.1
2010	335.2	3.2	11050,1	9.3
2011	348.1	3.8	13440,2	21.6
2012	345.9	-0.6	13440,2	0
2013	383.3	10.8	15667,3	16.5
2014	436	13.7	16280,2	3.9
2015	455.7	4.5	14537,2	-10.7
2016	386.1	-15.2	13720,4	-5.6
2017	420.5	8.9	14553.7	6
2018	405.3	-3.6	14420,1	-0.9
2019	403.6	-0.4	13611	-5.6
2020	412	2	12235,4	-10.1
2021	458.3	11.2	15346	25.4

المصدر: البنك المركزي الاردني،النشرة الإحصائية ،أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر:دائرة الجمارك الاردنية،التقرير السنوي،أعداد مختلفة (2005-2021)

من خلال الشكل رقم (1) تشير النتائج إرتفاع قيمة الإيرادات الجمركية من عام 2004 لغاية عام 2007 وارتفاع قيمة المستوردات الحقيقية من عام 2004 ولغاية عام 2008 ، وذلك بسبب زيادة مستوردات الأردن من السلع ذات الرسوم الجمركية المرتفعة مثل السيارات ولكفاءة التحصيل ودقة التصنيف للسلع والتقييم الجمركي الدقيق وخاصة للسلع ذات بنود التعرفة الجمركية المرتفعة والتي تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات الجمركية، أما بعد عام 2007 وعام 2009 انخفضت قيمة الإيرادات

الجمركية بسبب الأزمة المالية العالمية التي اثرت على الاقتصاد الاردني، وأيضا انخفضت قيمة المستوردات الحقيقية عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم عادت الإيرادات الجمركية وارتفعت من عام 2010 حتى عام 2015 باستثناء العام 2012 انخفضت بشكل بسيط جدا، ويعود سبب ارتفاع قيمة الإيرادات الجمركية في هذه الفترة بسبب ارتفاع قيمة المستوردات من عام 2010 حتى عام 2014، وقد تم في العام 2014 وضع قانون بدل الخدمات الجمركية، أما في العام 2016 انخفضت قيمة الإيرادات الجمركية كذلك انخفضت قيمة المستوردات الحقيقية في العام 2015 و 2016، بسبب استمرار إغلاق الحدود مع سوريا واستمرار أزمة الربيع العربي وازدياد موجة الإحتجاجات الشعبية نتيجة تردي الظروف الإقتصادية للأردن، أما في عام 2017 ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية وقيمة المستوردات الحقيقية ولكن عادت وانخفضت حتى عام 2020، وذلك بسبب استمرار الإحتجاجات الداخلية وبسبب ازمة جائحة كورونا التي أدت إلى إغلاق جميع الحدود وفرض حضر تجول في العام 2020، وأخيرا في عام 2021 ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية وقيمة المستوردات الحقيقية بسبب تعافي الاقتصاد الأردني بعد إعادة فتح الحدود والمطارات ومع قرب انتهاءه أزمة كورونا العالمية التي أثرت سلباً على إقتصاديات جميع دول العالم .

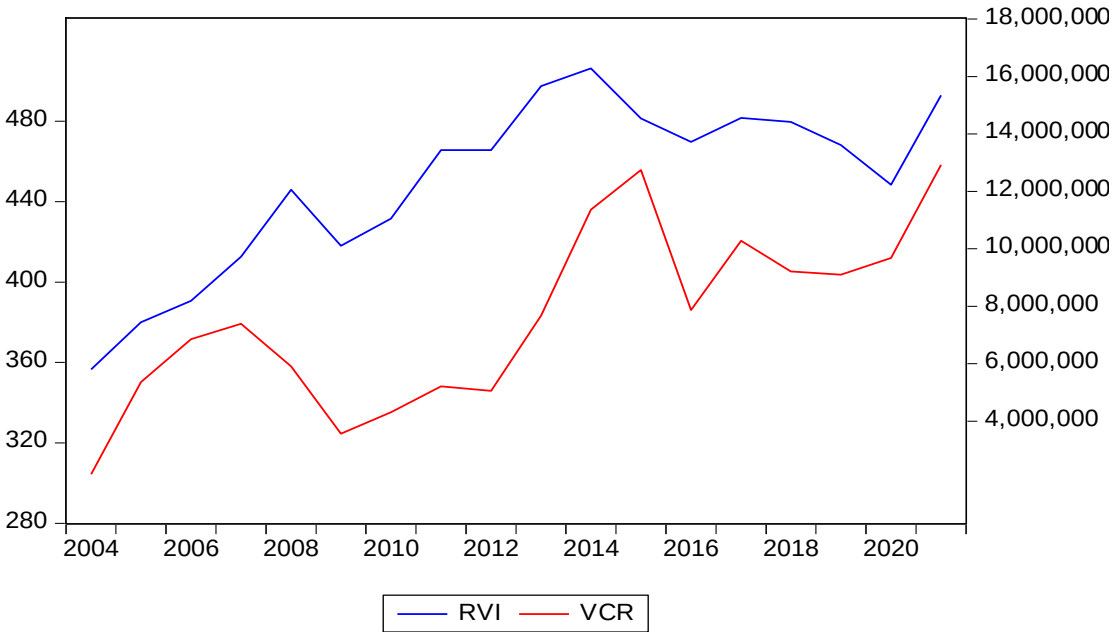

الشكل رقم (1)

العلاقة بين قيمة المستوردات الحقيقية وقيمة الإيرادات الجمركية

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005-2021)

2.4.3 العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وبين الإيرادات الجمركية

من خلال الجدول رقم (3) تشير النتائج أن أعلى نمو للرقم القياسي لأسعار المستوردات كان في الاعوام 2008 و2010 و2011 بنسبة 20%و24%و22%، حيث أن الرقم القياسي في هذه الأعوام إرتفع مقابل إرتفاع قيمة الإيرادات الجمركية في تلك الاعوام، إلا في عام 2008 انخفضت الإيرادات الجمركية مقابل ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات، وهذا يوضح العلاقة الموجبة بين متغير قيمة الرقم القياسي لأسعار المستوردات وقيمة الإيرادات الجمركية .

ومن خلال الجدول(3) تظهر النتائج أن أقل معدل نمو للرقم القياسي لأسعار المستوردات كان في العام 2009، حيث بلغ 12%- تقريبا وانخفض النمو في قيمة الإيرادات الجمركية في هذا العام بنسبة 9.3%-، وذلك دليل على وجود علاقة موجبة بينهما.

الجدول رقم (3)

العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وقيمة الإيرادات الجمركية

السنـــة	قيمة الإيرادات الجمركية (vcr) بالمليون دينار	معدل النمو لقيمة الإيرادات الجمركية %	الرقم القياسي لأسعار المستوردات (ipi) بالمليون دينار	معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستوردات %
2004	304.35	NA	160.1	NA
2005	350.3	15	177.1	10.6
2006	371.6	6	193.8	9.4
2007	379.3	2	220.1	13.5
2008	358.1	-5.5	265.2	20.4
2009	324.6	-9.3	233.4	-11.9
2010	335.2	3.2	289.7	24.1
2011	348.1	3.8	355.1	22.5
2012	345.9	-0.6	360.2	1.4
2013	383.3	10.8	357	-0.8
2014	436	13.7	376.8	5.5
2015	455.7	4.5	339.9	-9.7
2016	386.1	-15.2	355.5	4.5
2017	420.5	8.9	342.4	-3.6
2018	405.3	-3.6	344.6	0.6
2019	403.6	-0.4	318.7	-7.5
2020	412	2	313.5	-1.6
2021	458.3	11.2	334.1	6.5

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005-2021)

أما بالنسبة للشكل رقم (2) ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستوردات من عام 2004 حتى عام 2008، كذلك ارتفاع قيمة الإيرادات الجمركية من عام 2004 حتى عام 2007، ولكن في العام 2009 انخفض الرقم القياسي لأسعار المستوردات كذلك انخفضت قيمة الإيرادات الجمركية من عام 2008 وعام 2009، وسبب ذلك الإنخفاض يعود إلى انخفاض المستوردات أيضا نتيجة الأزمة المالية العالمية التي

واجهت الإقتصاد الأردني وعملت على تخفيض قيمة الإيرادات الجمركية أيضا ،ومن عام 2010 حتى عام 2014 ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستوردات باستثناء عام 2013 انخفض بشكل بسيط جدا، كذلك قيمة الإيرادات الجمركية ارتفعت من عام 2010 حتى عام 2015 باستثناء عام 2012 انخفضت بشكل بسيط جدا، وذلك كون الرقم القياسي لأسعار المستوردات يمثل التغيرات في قيمة المستوردات الحقيقية وهذا يوضح العلاقة الطردية بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات مع قيمة الايرادات الجمركية، أما بعد عام 2015 وحتى عام 2021 تذبذبت أسعار الرقم القياسي لأسعار المستوردات فأصبحت ترتفع في عام ثم تنخفض في العام الاخر ثم ترتفع في عام أخر ثم تنخفض في العام الذي تليه ثم ترتفع عام 2021، ويوضح سبب ذلك التذبذب إلى تذبذب قيمة المستوردات في تلك الفترة، أيضا تتراوح بين الإرتفاع والانخفاض عاما تلو الاخر، كذلك نلاحظ أيضا تذبذب قيمة الإيرادات الجمركية بعد عام 2016 حتى عام 2021، فكانت قيمة الإيرادات الجمركية تنخفض عاما ثم ترتفع في العام الذي يليه وهكذا، وذلك يعود أيضا للعلاقة الطردية بين قيمة الإيرادات الجمركية وقيمة المستوردات .

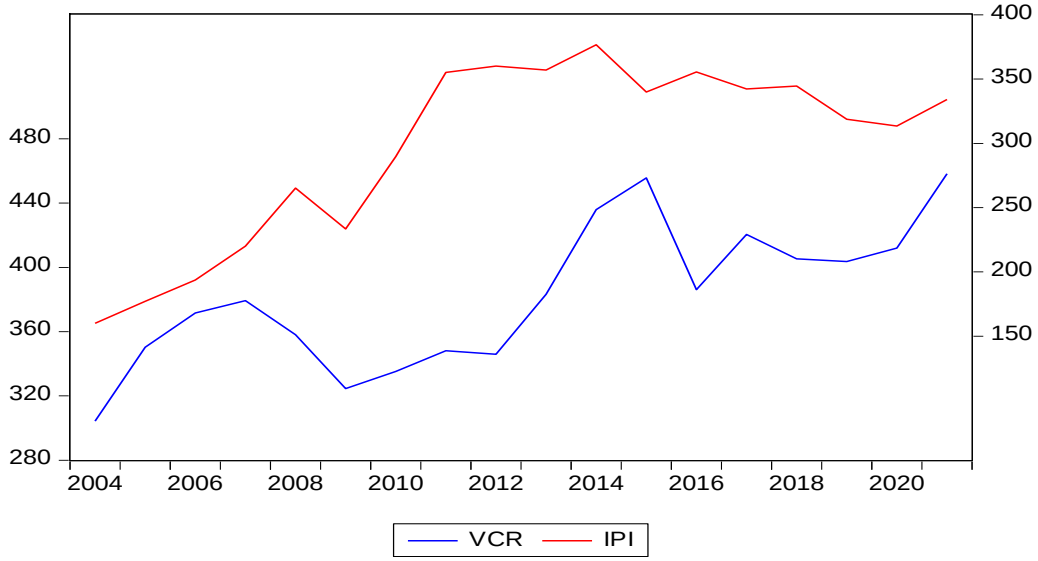

الشكل رقم (2)

العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وقيمة الإيرادات الجمركية

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005-2021)

3.4.3 العلاقة بين الإنفتاح التجاري وبين الإيرادات الجمركية في الأردن

يتضح من خلال الجدول رقم (4) وجود التذبذب في كل من الإنفتاح التجاري والإيرادات الجمركية خلال فترة الدراسة من 2004-2021، إن دخول الأردن في إتفاقيات تجارية ضمن لها حرية التبادل التجاري مع اغلب الدول، وأصبحت الصناعات الاردنية لها أسواق كبيرة في كافة دول العالم، وإن دخول الأردن في إتفاقيات تجارية مثل إتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية والإتفاقيات التجارية الثنائية بين الأردن ضمن لها تدفق منتوجاتها إلى جميع دول العالم، مما عمل على تسهيل الحركة التجارية بينها وبين دول العالم رغم أن اشتراط أغلب الإتفاقيات تنص على تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الداخلة بهذه الإتفاقيات أو إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل بمقدار الصفر،ولكن إن ازدياد حجم التجارة الخارجية مع جميع الدول واعتبار الأردن ممراً لتجارة الترانزيت بين دول الإقليم ونتيجة خسارة الدولة لجزء من الإيرادات الجمركية قامت الدولة الأردنية من أجل تعزيز الإيرادات الجمركية بوضع ما يسمى بدل الخدمات الجمركية على هذه البضائع، للتعويض من انخفاض إيراداتها الجمركية مع الابقاء على ضريبة المبيعات عليها بنسبة 16% .

وتظهر النتائج أنه في العام 2006 كانت أعلى قيمة للإنفتاح التجاري حيث وقع الأردن **إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية** عام 1997، وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في عام 2002 ، حيث أعفيت جميع السلع من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى باستثناء بعض الملاحق لبعض السلع الزراعية والصناعية حماية للمنتوجات الأردنية حتى أعفيت بكاملها في العام 2006، كذلك تم في العام 2006 تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية والذي يتيح تراكم المنشأ بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، كذلك تراكم المنشأ بين دول العربية المتوسطية والتي عرفت **باتفاقية أغادير** .

كذلك وقعت الأردن إتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة بتاريخ 2004، ودخلت حيز التنفيذ عام 2005 ويشير الجدول إلى إرتفاع قيم الإنفتاح التجاري خلال هذه الأعوام، ولكن بمقارنة قيمة الإيرادات الجمركية في الأعوام من 2004 -2006 والتي ارتفعت ايضا نجد أن سبب ارتفاع الإيرادات الجمركية ليس بسبب الدخول بالإتفاقيات

التجارية، ولكن بسبب كفاءة التحصيل وارتفاع قيمة غرامات التهريب وارتفاع قيمة بدل الخدمات الجمركية، حيث أن الإتفاقيات التجارية تتطلب تخفيض وإعفاء السلع من الرسوم الجمركية .

وكما تظهر النتائج من خلال الجدول ارتفاع قيمة الإنفتاح التجاري في عام 2011 ، وذلك بسبب توقيع الأردن الإتفاقيات الثنائية مع باقي دول العالم مثل إتفاقية التجارة الحرة مع كندا والتي وقعت عام2009، ودخلت حيز التنفيذ في العام 2012 كذلك إتفاقية التجارة الحرة والتي دخلت حيز التنفيذ الكامل عام 2012، أما في العام 2021 ارتفعت قيمة الإنفتاح التجاري وذلك بسبب بوادر إنتهاء أزمة كورونا وعودة فتح الحدود.

الجدول رقم (4)

العلاقة بين الإنفتاح التجاري وقيمة الإيرادات الجمركية

السنـــة	قيمة الإيرادات الجمركية (vcr) بالمليون دينار	معدل النمو لقيمة الإيرادات الجمركية %	الإنفتاح التجاري (TO) بالمليون دينار	معدل نمو الإنفتاح التجاري %
2004	304.35	NA	4	NA
2005	350.3	15	4.48	12
2006	371.6	6	4.7	4.9
2007	379.3	2	4.11	-12.5
2008	358.1	-5.5	4.16	1.1
2009	324.6	-9.3	3.19	-23.1
2010	335.2	3.2	3.29	3
2011	348.1	3.8	3.6	9.4
2012	345.9	-0.6	3.7	-2.6
2013	383.3	10.8	3.47	-3.8
2014	436	13.7	3.42	-1.5
2015	455.7	4.5	2.94	-14
2016	386.1	-15.2	2.66	-9.3
2017	420.5	8.9	2.69	1.02

2018	405.3	−3.6	2.5	−7.1
2019	403.6	−0.4	2.36	−6.2
2020	412	2	2.22	−5.6
2021	458.3	11.2	2.66	19.8

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية ،أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005-2021)

كما ويشير الشكل رقم (3) إلى انخفاض قيمة الإنفتاح التجاري من عام 2007 حتى عام 2021، مع تذبذب الإيرادات الجمركية وذلك كون متطلبات الإنفتاح التجاري وتطبيق الإتفاقيات يعمل على تخفيض قيمة الرسوم الجمركية .

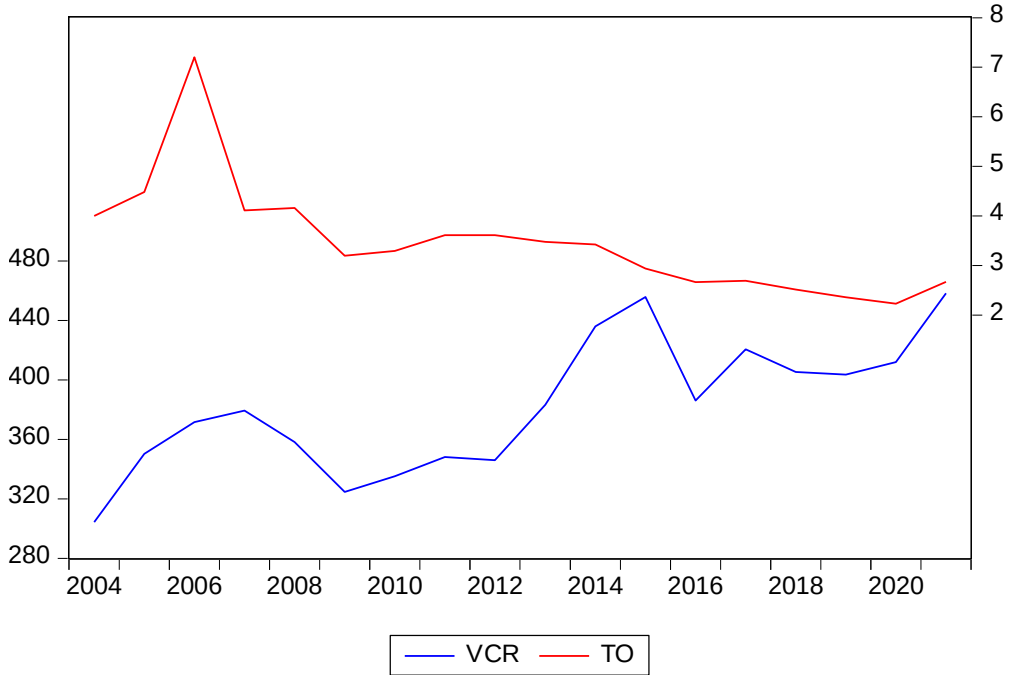

الشكل رقم (3)

العلاقة بين الإنفتاح التجاري وقيمة الإيرادات الجمركية

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005-2021)

4.4.3 العلاقة بين الصدمات الخارجية و الإيرادات الجمركية في الأردن

تعتبر الصدمات الخارجية أحد المؤثرات على الإيرادات الجمركية لجميع الدول وخاصة الأردن، فقد مرت الأردن بأحداث سياسية واقليمية أثرت على اقتصادها

وشكلت تحديا كبيرا للاقتصاد الاردني من خلال الضغط على إيراداتها الجمركية وإغلاق الحدود البرية، حيث تأثر الأردن بالأزمة المالية العالمية 2008–2009 ، كذلك تأثر الأردن بموجة الربيع العربي عام 2011 ، كذلك واجه الأردن ما يشبه الحصار الإقتصادي بسبب إغلاقات الحدود مع الجانب العراقي والسوري نتيجة الموجات الإرهابية الإقليمية من طرف تنظيم (داعش الارهابي)، وتجددت الحروب في المنطقة والتي أثرت على إغلاقات الحدود التي كان يعتمد السوق الاردني عليهما في إحتياجاته من البضائع وخاصة البضائع التركية والسورية، وبذلك انخفضت الإيرادات الجمركية كثيراً لولا اعتمادها على الإستيراد عن طريق خليج العقبة، أما في عام 2020 جائت جائحة كورونا التي كانت ولا زالت لها تداعيات سلبية على الإقتصاد الاردني من خلال إغلاق الحدود مرة أخرى نتيجة لإنتشار فيروس كورونا الذي أدى إلى إنكماش الإقتصاد الأردني بمعدل (–1.6%)، حيث عمل الأردن على إدامة عمليات الإستيراد للبضائع عن طريق ميناء العقبة بحراً، وبذلك لم تنخفض قيمة الإيرادات الجمركية ولكن العكس زادت في العام 2020 .

5.4.3 العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبين الإيرادات الجمركية

تشير النتائج من خلال الجدول رقم (5) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من عام 2004 حتى عام 2019، بسبب ارتفاع حجم الإستثمار في القطاع الصناعي وانخفاضه في العام 2020 بسبب جائحة كورونا العالمية، ولكن نتيجة لإرتفاع حجم مستوردات هذه الصناعات من المواد الأولية والمواد الخام الأمر الذي تطلب تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المستوردات، تم وضع قانون بدل الخدمات الجمركية على السلع المعفاة وذلك لتقليل أثر تخفيض قيمة الإيرادات الجمركية، لذلك نرى عدم وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الإيرادات الجمركية طوال هذه السنوات، حيث نلاحظ بأن الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر بينما قيمة الإيرادات الجمركية في حالة تذبذب كبير، لوجود مؤثرات كثيرة تعمل على رفعها تارة وتخفيضها تارة اخرى.

الجدول رقم (5)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الإيرادات الجمركية

السنــة	قيمة الإيرادات الجمركية(vcr) بالمليون دينار	معدل النمو لقيمة الإرادات الجمركية %	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالمليون دينار	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %
2004	304.35	NA	8090.7	NA
2005	350.3	15	8925.3	10.3
2006	371.6	6	10675.3	19.6
2007	379.3	2	12539.5	17.7
2008	358.1	−5.5	15885.5	26.7
2009	324.6	−9.3	17178.8	8.1
2010	335.2	3.2	18609.6	8.3
2011	348.1	3.8	20288.6	9.02
2012	345.9	−0.6	21690	6.9
2013	383.3	10.8	23611.2	8.85
2014	436	13.7	25141.2	6.47
2015	455.7	4.5	26330.3	4.7
2016	386.1	−15.2	27228.9	3.4
2017	420.5	8.9	28302.8	3.9
2018	405.3	−3.6	30340.1	7.2
2019	403.6	−0.4	31602.3	4.16
2020	412	2	30937	−2.1
2021	458.3	11.2	31948.2	3.26

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة (2004−2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005−2021)

كذلك من خلال الشكل رقم (4) تظهر النتائج ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من عام 2004 حتى عام 2019، ثم انخفاضه في العام 2020 بسبب أزمة كورونا العالمية، وتم إغلاق الحدود والمطارات لحين انتهاء الأزمة، وقد عاد وارتفع في عام 2021 بسبب انتهاء الأزمة وبوادر فتح القطاعات الإقتصادية والتجارية وفتح الحدود

مع باقي دول العالم، ورغم ارتفاع حجم الناتج المحلي ولكن قيمة الايرادات الجمركية نلاحظ تذبذبها حيث ارتفعت من عام 2004 حتى عام 2007 ثم انخفضت عام 2008 وعام 2009 ثم ارتفعت من عام 2010 حتى عام 2015 ومن ثم انخفضت عام 2016 لتعاود التذبذب من عام 2017 حتى عام 2021 بين الإرتفاع والإنخفاض، لذلك العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الإيرادات الجمركية هي علاقة عكسية بالأجل الطويل وموجبة بالأجل القصير، حيث إن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يعمل على زيادة الإيرادات الجمركية من خلال إرتفاع قيمة بدل الخدمات على السلع المعفاة، خاصة المواد الأولية والمواد الخام المستوردة من قبل القطاع الصناعي، ولكن كلما زاد حجم الإستثمار وخاصة في القطاع الصناعي تنخفض قيمة الإيرادات الجمركية على المدى الطويل لولا وجود قانون بدل الخدمات الجمركية، وذلك لمتطلبات تشجيع الاستثمار بإعفاء كافة البضائع والسلع التي تخص هذه الصناعات من الرسوم الجمركية .

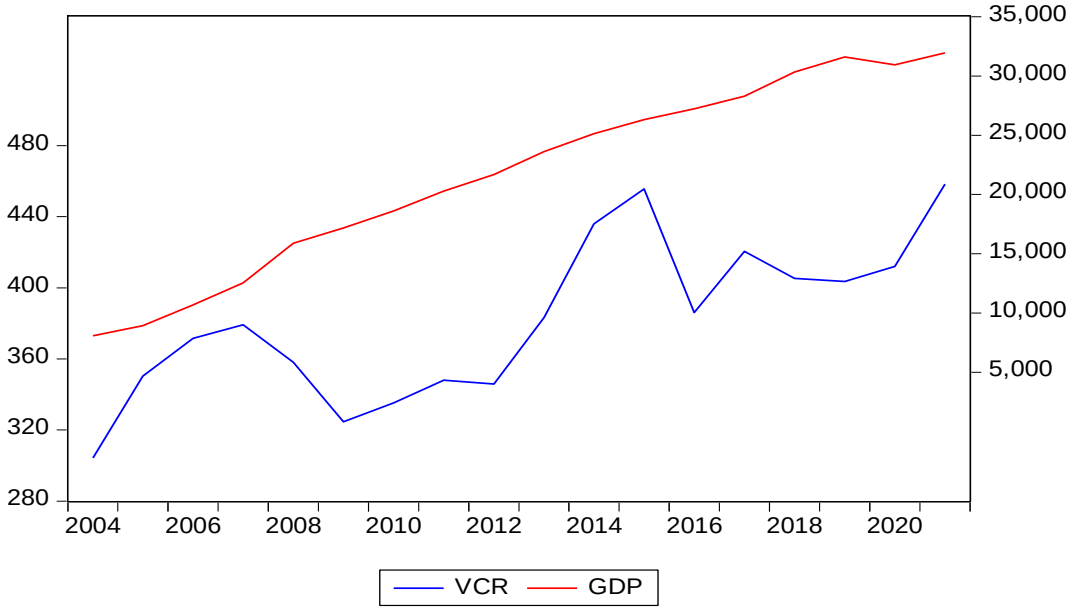

الشكل رقم (4)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الإيرادات الجمركية

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة (2004-2021)

المصدر: دائرة الجمارك الاردنية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2005-2021)

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي لدراسة محددات الإيرادات الجمركية في الأردن

1.4 المقدمة

تساهم هذه الدراسة في تحليل محددات الإيرادات الجمركية، كونها تساهم في الإيرادات العامة للدولة، من خلال تقدير نموذج (VECM) باستخدام بيانات ربعية من عام 2004-2021، وتم في هذه الدراسة استخدام المنهجيات المرتبطة بتحليل السلاسل الزمنية لدراسة محددات الإيرادات الجمركية، (قيمة المستوردات الحقيقة والرقم القياسي لأسعار المستوردات والإنفتاح التجاري وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي والصدمات الخارجية).

وقد تم عرض نتائج التحليل القياسي للأساليب المستخدمة، كعرض نتائج اختبارات جذر الوحدة (السكون) أو فحص الإستقرارية، من خلال استخدام إختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) وفحص التكامل المشترك للمتغيرات قيد الدراسة ،بالإستناد إلى النتائج الأولية الظاهرة تم اعتماد أكثر المنهجيات في تحليل العلاقات طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين المتغيرات في النموذج المستخدم في الدراسة، وتم الاستناد إلى نموذج تصحيح الأخطاء (VECM) .

2.4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات

يوضح الجدول رقم (6) الإحصاء الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة المتمثلة بالوسط الحسابي والوسيط وأدنى قيمة وأعلى قيمة والإنحراف المعياري، حيث تقدم هذه الإحصائيات معلومات عن طبيعة بيانات الدراسة، وتشير النتائج أن قيمة الوسط الحسابي لقيمة الإيرادات الجمركية (VCR) الربعية بلغ (95.5) مليون دينار تقريبا، والوسط الحسابي بلغ (94) مليون دينار تقريبا، بينما بلغت أقل قيمة للإيرادات الجمركية (70) مليون دينار وأعلى قيمة بلغت (124) مليون دينار تقريبا، وهذا يدل على التفاوت الكبير وتذبذب قيمة الإيرادات الجمركية عبر سنوات الدراسة، ويعود سبب ذلك إلى إغلاقات الحدود بسبب الأوضاع الإقتصادية والسياسية وأزمة كورونا التي مر بها الاردن .

أما فيما يتعلق بمتغير الإنفتاح التجاري (TO) فبلغ الوسط الحسابي (0.82)، والوسيط بلغ ايضا (0.82)، أما أدنى قيمة فبلغ (0.5) وأعلى قيمة (1.2) تقريبا وهذا يدل على التذبذب في القيم عبر سنوات الدراسة .

وقد بلغ الوسط الحسابي لقيمة المستوردات الحقيقية (RVI) (3096) مليون دينار، والوسيط بلغ (3339) مليون دينار، أما أقل قيمة (1266) مليون دينار وأعلى قيمة بلغت (4450) مليون دينار، وأيضا يدل ذلك على التذبذب في قيمة المستوردات الحقيقية عبر سنوات الدراسة وذلك بسبب إغلاقات الحدود، بسبب الأزمات التي حصلت نتيجة الربيع العربي وتداعيات جائحة كورونا.

ويشير الجدول إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستوردات (IPI) قد بلغ الوسط الحسابي (297) مليون دينار، فيما بلغ الوسيط (322) مليون دينار وقد بلغ أقل قيمة (152) مليون دينار وأعلى قيمة بلغ (398) مليون دينار، وأيضا تدل هذه النتيجة إلى تذبذب الرقم القياسي لأسعار المستوردات، وذلك بسبب الصدمات الخارجية وجائحة كورونا التي عملت على اغلاق الحدود، أما فيما يتعلق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد بلغ الوسط الحسابي (5407) مليون دينار، والوسيط بلغ (5721) مليون دينار، أما أقل قيمة فقد بلغت(1861) مليون دينار تقريبا وأعلى قيمة بلغت (8600) مليون دينار وأيضا يدل ذلك على تذبذب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسب ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المستوردات وخاصة فيما يتعلق باستيراد المواد الأولية والمواد الخام اللازمة في عملية التصنيع، الأمر الذي أدى إلى تذبذب قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تذبذب قيمة المستوردات الحقيقية .

جدول رقم (6)

الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

GDP	IPI	RVI	TO	VCR	
5407.2	296.5	3096.1	0.82	95.52	Mean
5721.2	322.1	3339.3	0.82	94.25	Median
8600.6	397.9	4450.4	1.18	123.7	Maximum
1860.8	151.8	1265.8	0.50	70	Minimum
2001.2	71.7	774.3	0.17	12.42	Std. Dev.
−0.24	−0.58	−0.61	0.12	0.23	Skewness
1.86	2	2.45	1.87	2.46	Kurtosis
4.59	7.07	5.37	3.99	1.5	Jarque−Bera
0.100	0.029	0.068	0.13	0.47	Probability
389325.3	21348.8	222922.6	59.65	6877.9	Sum
2.84E+08	365559.7	42569924	2.21	10967.68	Sum Sq. Dev.
72	72	72	72	72	Observations

3.4 اختبار السكون (الإستقرارية أو جذر الوحدة Unit Root Test)

من الإختبارات المهمة للسلاسل الزمنية هو اختبار جذر الوحدة، من أجل التأكد من سكون هذه السلاسل ودرجة تكاملها، وضحت العديد من الدراسات أن كثيرا من السلاسل الزمنية تتسم بعدم السكون عند المستوى (Level)، أي أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل، ويعد اختبار ديكي فولر الموسع – Augmented Dickey Fuller test) (ADF من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، وحسب دراسة المتغيرات في الجدول رقم (7) اختبار سكون البيانات ودرجة تكاملها،يشير الجدول أن جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، باستثناء متغير الناتج االمحلي الاجمالي والصدمات الخارجية، ولكنها ساكنة عند الفرق الاول

كون الإحتمالية كانت أقل من 5% ولها درجة تكامل من الدرجة الأولى، ويعتبر ذلك مبررا لاستخدام منهجية VECM لتقدير النموذج القياسي للدراسة، وقد تم استخدام بيانات **Ln في اعداد هذه الدراسة.**

جدول رقم (7)

اختبار سكون البيانات Augmented Dicky-Fuller (ADF)

المتغير	ADF	مستوى الاحتمالية	النتيجة	ADF	الفرق الاول	النتيجة	درجة التكامل
LnVCR	-1.436865	0.5591	غير ساكن	-3.205936	0.0240	ساكن	1(1)
LnRVI	-2.765179	0.0685	غير ساكن	-9.226708	0.0000	ساكن	1(1)
LnIPI	-2.141051	0.2296	غير ساكن	-9.291567	0.0000	ساكن	1(1)
LnGDP	-3.936481	0.0031	ساكن				
LnTO	-1.618601	0.4679	غير ساكن	-10.61425	0.0001	ساكن	1(1)
LnES	-6.145229	0.0000	ساكن	-6.714278	0.0000	ساكن	

4.4 اختبار التكامل المشترك

يعتبر اختبار جوهانسون إحدى أهم الإختبارات المستخدمة في الكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، وتشير نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول رقم (8)، ان هناك على الأقل ثلاثة متجهات للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى 0.05، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك لذلك يجب تقدير نموذج VECM

جدول رقم (8)

اختبار التكامل المشترك

No. CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.428353	121.1216	95.75366	0.0003
At most 1 *	0.405881	83.65293	69.81889	0.0027
At most 2	0.310018	48.76770	47.85613	0.0409
At most 3	0.204214	23.90471	29.79707	0.2045
At most 4	0.091683	8.600205	15.49471	0.4036
At most 5	0.031686	2.157340	3.841466	0.1419

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**

5.4 نتائج اختبار السببية جرانجر (Granger Causality Test)

يعتبر اختبار السببية جرانجر من أكثر الإختبارات استعمالا والذي يمكن بواسطته تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة في الاجل القصير، والتي تكون إما أحادية أو تبادلية أي أن كل متغير يؤثر على الأخر، أو لا تكون بينهم علاقة سببية ومن خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

- وجود سببية ذات اتجاهين بين متغير الانفتاح الاقتصادي (TO) وقيمة الايرادات الجمركية (VCR) أي أن كلا المتغيران يوثران على بعضهما في الأجل القصير والإحتمالية أقل من 5% لذا نرفض الفرضية الصفرية أنه لايوجد تأثير .
- وجود سببية ذا اتجاهين بين متغير قيمة المستوردات الحقيقية (RVI) وقيمة الايرادات الجمركية(VCR) .
- وجود سببية ذات اتجاهين بين متغير الرقم القياسي لأسعار المستوردات (IPI) وقيمة الايرادات الجمركية(VCR) .
- وجود سببية ذات اتجاهين بين متغير الصدمات الخارجية (ES) وقيمة الايرادات الجمركية(VCR) .
- وجود سببية ذات اتجاهين بين قيمة المتغير (GDP) وقيمة الايرادات الجمركية (VCR) وذلك كون الناتج المحلي الإجمالي يسبب أو يؤثر على

الإيرادات الجمركية في الأجل القصير حيث الإحتمالية اقل من 5% لذا نرفض الفرضية الصفرية بأنه لايوجد تأثير بالأجل القصير .

جدول رقم (9)

اختبار سببية جرانجر لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TO does not Granger Cause VCR	68	2.65098	0.0419
VCR does not Granger Cause TO		4.49526	0.0031
RVI does not Granger Cause VCR	68	0.54169	0.7057
VCR does not Granger Cause RVI		1.77945	0.1450
IPI does not Granger Cause VCR	68	0.02441	0.9988
VCR does not Granger Cause IPI		0.38284	0.8200
ES does not Granger Cause VCR	68	0.61182	0.6558
VCR does not Granger Cause ES		1.71354	0.1591
GDP does not Granger Cause VCR	68	4.70138	0.0023
VCR does not Granger Cause GDP		5.32101	0.0010

6.4 تقدير نموذج(VECM)

1-نتائج التقدير بالأجل الطويل

أشارت النتائج من خلال الجدول رقم (10) إلى وجود تأثير معنوي وسالب لمتغير الانفتاح التجاري(TO) في الاجل الطويل، على متغير قيمة الإيرادات الجمركية(VCR)، حيث أنه كلما زاد الإنفتاح التجاري بنسبة 1% سيؤدي ذلك الى انخفاض قيمة الإيرادات الجمركية بمقدار 1.15%.

كذلك تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي وسالب لمتغير الصدمات الخارجية (ES) في الاجل الطويل على متغير قيمة الايرادات الجمركية (VCR)، حيث أنه كلما زاد متغير الصدمات الخارجية 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الإيرادات الجمركية بمقدار 0.05% تقريبا .

أما فيما يتعلق بمتغير قيمة المستوردات الحقيقية(RVI) فتشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي وموجب في الأجل الطويل على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR)، حيث أنه كلما زادت قيمة المستوردات الحقيقية 1% سيؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة الإيرادات الجمركية بمقدار 1.46%.

كذلك تشير النتائج إلى وجود تاثير معنوي وموجب لمتغير الرقم القياسي لأسعار المستوردات (IPI) في الأجل الطويل على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR)، حيث أنه كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستوردات 1% ارتفعت قيمة الإيرادات الجمركية بمقدار 0.27 %.

وأخيرا تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي وموجب لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأجل الطويل على قيمة الايرادات الجمركية (VCR)، حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي 1% زادات قيمة الايرادات الجمركية بمقدار2.29%.تظهر النتائج أن تحليل جميع المتغيرات بالأجل الطويل حسب نموذج VECM تتماشى مع النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة مثل دراسة Gundogdu,2011)حيث تم تصحيح الإنحرافات في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بمقدار64% لكل فترة زمنية.

جدول رقم (10)

نموذج تقدير المتغيرات باستخدام نموذج (VECM) بالأجل الطويل

المتغير	المعلمة	T
TO(−1)	−1.15	2.06
RVI(−1)	1.46	−2.91
IPI(−1)	0.27	−1.87
GDP(−1)	2.29	−4.27
ES(−1)	−0.054	1.7
@TREND(04Q1)	0.020	
C	9.79	
CointEq1	0.64	−9.12

2-نتائج التقدير بالأجل القصير

تظهر النتائج بالأجل القصير في الجدول رقم (11) أن متغيرات المستوردات الحقيقية (RVI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) معنوي وموجب على متغير قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) ، كذلك متغير الرقم القياسي لأسعار المستوردات موجب ولكنه غير معنوي على متغير قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) .

أما فيما يتعلق بمتغيرات الإنفتاح التجاري (TO) والصدمات الخارجية (ES) في الأجل القصير سالب وغير معنوي على متغير قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) .

جدول رقم (11)

نموذج تقدير المتغيرات باستخدام نموذج (VECM) قصيرة الأجل

المتغير	المعلمة	T
TO(−1)	0.61	1.56
RVI(−1)	−0.77	−2.17
IPI(−1)	−0.036	−0.36
GDP(−1)	− 1.020	−2.50
ES(−1)	0.013	0.99
C	− 0.00038	−0.023
@TREND(04Q1)	−5.39	

7.4 ملخص النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الأثار الناجمة عن محددات الإيرادات الجمركية، مثل (قيمة المستوردات الحقيقية، والرقم القياسي لأسعار المستوردات، الصدمات الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، والإنفتاح التجاري) على قيمة الإيرادات الجمركية في الفترة من عام 2004 ولغاية 2021، وبالإستناد للنتائج المستخلصة من الجانب الوصفي والتحليلي لهذه الدراسة يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقيمة المستوردات الحقيقية (RVI) على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) في الأردن في الأجل الطويل، كذلك هناك أثر إيجابي في الأجل القصير حسب نتائج الإختبارات .
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لقيمة الرقم القياسي لأسعار المستوردات (IPI) على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) في الاجل الطويل، وكذلك في الأجل القصير .
3. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للصدمات الخارجية (ES) على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) في الأردن في الأجل الطويل، كذلك هناك أثر سلبي في الأجل القصير .

4. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإنفتاح التجاري (TO) على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) في الأردن في الأجل الطويل، كذلك هناك أثر سلبي في الأجل القصير.
5. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) على قيمة الإيرادات الجمركية (VCR) في الأردن في الأجل الطويل، كذلك في الأجل القصير .
6. وجود تذبذب في قيم جميع المتغيرات قيد الدراسة، وذلك يعود إلى الصدمات التي تعرض لها الإقتصاد الأردني بسبب الإغلاقات المتكررة للحدود الأردنية جميعها نتيجة الصدمات الخارجية وتفشي مرض كورونا، كذلك تذبذب قيمة الإيرادات الجمركية نتيجة الإنفتاح التجاري والدخول باتفاقيات تجارية التي تتطلب تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج.

8.4 التوصيات

في ضوء ما تقدم توصي الدراسة بما يلي:-

1. العمل على زيادة الإيرادات الجمركية عن طريق الإستمرار في ضبط ومكافحة عمليات التهريب، وتشديد الرقابة على البضائع التي تدخل إلى المملكة، ورفع قيمة الغرامات و المخالفات الجمركية لتعزيز الإيرادات الجمركية .
2. تبسيط الإجراءات الجمركية وذلك من أجل زيادة حجم المستوردات وذلك من أجل زيادة الإيرادات الجمركية والضريبية .
3. إعادة التفكير في بعض الإتفاقيات التجارية والتي تعفي البضائع من الرسوم الجمركية، والتي لم تكن لصالح الميزان التجاري في الأردن، حيث أن أغلب الدول نجد أن الميزان التجاري لصالحها وليس لصالح الأردن، ومن خلال الدراسة فإن أثر الإنفتاح التجاري مع الدول الأخرى كان الأثر سلبي بالأجل الطويل والقصير .
4. وضع حلول لضمان تدفق السلع والبضائع عبر الحدود عند حدوث الصدمات الخارجية التي أثرت على الأردن وعملت على إغلاق الحدود .

5. الاستمرار في منح القائمة الذهبية للتجار الملتزمين، كون عدم التزام بعض التجار يؤثر على الإيرادات الجمركية عند عدم تقديم تصريح كافي عن البضائع المستوردة ويعرضهم للغرامات والمخالفات الجمركية .
6. رفع كفاءة موظفي دائرة الجمارك من خلال إعطائهم مزيد من الدورات عن أساليب التهريب المتبعة، ودورات بالتعرفة والقيمة الجمركية، من خلال إيفادهم للخارج للإطلاع على القيمة الحقيقية للبضائع وإكتساب الخبرة اللازمة عند تقدير قيمة البضائع المستوردة من الخارج .
7. العمل على وضع الحلول من أجل تشجيع الإستثمار وتبسيط الإجراءات للمستثمرين وخاصة في القطاع الصناعي وخاصة في الصناعات الإستراتيجية التي تعتمد على إستيراد المواد الخام والمواد الأولية من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مساهمة بدل الخدمات في الإيرادات الجمركية .

قائمة المراجع

1-المراجع العربية

فتح الله ،محمود رضا ، (2005) **السياسة الجمركية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية** ،ندوة تطوير العمل الجمركي في المنطقة العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

بوضياف، سامية، (2015)، سياسة تحرير التجارة الخارجية واثرها على التنافسية الدولية ،**مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات** ع7

علي ،محمد قيدوم موسى ،(2016) ،**اثر الاتفاقيات الجمركية في التبادل التجاري في السودان بالتطبيق على اتفاقية كيوتو لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية للفترة من (2005-2014)**،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة ام درمان الاسلامية ،السودان

بعيني، طارق سليمان مسعود ،(2018)، محددات دالة الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2014 ،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، مج 9،ع1

سليمان،ريبر محمد ،(2018) ،اثر تحرير التجارة الدولية على المؤشرات الاقتصادية السعودية خلال الفترة (2000-2016)،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ،مج 9،ع3

ابو مدلله ،سمير مصطفى ،(2018) ، محددات الايرادات العامة الفلسطينية وتحليلها **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال** ع7

الهندي، فاطمة احمد (2019) **تطور مساهمة الضرائب الجمركية في الايرادات الضريبية في سوريا خلال المدة 1980-2016** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مج 35 ،ع1

جحا، نبيل، (2020)، اهمية الرسوم الرسوم الجمركية في دعم الايرادات العمومية للدولة ،حالة الجزائر :دراسة تحليلية من عام 2010-2018 ،**مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي** مج 14 ،ع2

ادم ،عبد السلام عوض خير السيد، (2020) ، انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية واثره على حصيلة الايرادات الضريبية والجمركية: دراسة ميدانية ، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية** مج3 ع2

النجفي،حسن،(1977)، القاموس الاقتصادي، **مديرية مطبعة الادارة المحلية** بغداد، العراق ،ص63

المملكة الاردنية الهاشمية ،قانون الجمارك الاردنية ،رقم 20، عام 1998

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الربعية ،اعداد مختلفة ،(2004-2021) ،الموقع الالكتروني للبنك المركزي www.cbj.gov.jo

دائرة الجمارك العامة،التقرير السنوي ،اعداد مختلفة،من سنة (2005-2021)، **موقع دائرة الجمارك العامة الالكتروني** www.customs.gov.jo

2-المراجع الاجنبية

Gundogdu,Ahmet Suayb(2011) **Determinants of OIC Countries Customs Revenue vis-à-vis Implementation of WTO Customs Valuation Agreement**,Journal of Economic Cooperation Development ,32,3(2011),39-64

General equilibrium model ,journal of Studies and research.

Sadiq,Oshoke Akhor(2016),**The Impact of indirect tax revenue on economic growth :**the Nigeria experience ,Igbinedion University Journal of Accounting.

Semouk,Nawel(2018)**Simulate the effect of Tariff customs on the Algerian Economy in the lite of trade openness using the computable**

YII Mehmetaj,Nagip Skenderi (2019),**The role of customs in budjet revenues and economic development in Kosovo,**Pecs journal of international and European Low -2019-University of pristina , Kosovo.

المعلومات الشخصية

الاسم: كمال ابراهيم الرشايدة

العنوان: الكرك

الكلية: الاعمال

التخصص: اقتصاديات المال والاعمال